



بيان الهيئة العليا للمفاوضات

في اجتماعها الدوري يومي 13 و 14 من شهر كانون الثاني (يناير) 2017

تعتبر الهيئة العليا للمفاوضات أن الهدنة الراهنة هي مطلب أساسى لوقف نزيف الدم السوري، وتمثل نجاحها خطوة مهمة نحو الحل السياسي وبناء الثقة، مع التشدد على ضرورة شمولهاسائر الأراضي السورية، مع استثناء التنظيمات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة.

وتحذر الهيئة في الوقت ذاته من استمرار خروقات النظام والميليشيات الطائفية لهذه الهدنة في عدد من المواقع السورية وخاصة في وادي بردى والغوطة بريف دمشق.

كما تستذكر الهيئة استمرار هذه القوات في سياسات التهجير القسري ومحاولات تغيير البنية السكانية في سورية. وتؤكد الهيئة في الوقت ذاته على تفاعلها الإيجابي مع أية مبادرة تسهم في حفظ الدم السوري وتعزيز فرص الحل السياسي الذي يلبي مطالب الشعب السوري وتطلعاته لإنتهاء مرحلة الاستبداد.

وتعبر عن ترحيبها بجهود الأمم المتحدة والدول الشقيقة والصديقة في هذا المجال.

كما تؤكد رغبتها في استئناف مفاوضات الحل السياسي بجنيف دون أية شروط مسبقة، مادامت هذه المفاوضات منطلقة من مراعية بيان جنيف لعام 2012 والقرارات الدولية ذات الصلة، والتي رسمت مسار الحل السياسي.

وتحذر الهيئة على ضرورة الحضور العربي والدولي في مفاوضات الحل السياسي، وبخاصة مجموعة الدول التي وقفت إلى جانب الشعب السوري في محنته الراهنة، مع التأكيد على أن أية مبادرة سياسية يجب أن تتعلق من أجندة واضحة وجدول زمني محدد، وتعمل على تشكيل وقدها المفاوض للجلسة المرتقبة.

وفيما يتعلق باللقاء المرتقب في أستانة، تؤكد الهيئة دعمها للوفد العسكري المفاوض واستعدادها لتقديم الدعم اللوجستي له، وتعبر عن أملها في أن يتحقق هذا اللقاء من ترسيخ الهدنة ومن بناء مرحلة الثقة عبر تنفيذ البنود 12 و 13 و 14 من قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، وخاصة فيما يتعلق بفك الحصار عن جميع المدن والبلدات المحاصرة وإدخال المساعدات وإطلاق سراح المعتقلين.

وتحذر الهيئة العليا للمفاوضات الجهود المبذولة لنجاح لقاء أستانة باعتباره خطوة تمهيدية للحولية القادمة من المفاوضات السياسية التي أعلن السيد ستيفان ديمستورا عن استئنافها في الثامن من شهر فبراير القادم بجنيف، مؤكدة أن بحث المسار السياسي هو مسؤولية دولية يجب أن تتم تحت مظلة الأمم المتحدة وبإشرافها الكامل، وإن تسير وفق المرجعيات القانونية المتمثلة في بيان جنيف والقرارات الأممية ذات الصلة.

وتعمل الهيئة في الوقت نفسه متابعة العمل لمحاسبة جميع المتورطين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتدعو إلى متابعة العمل بتقرير المحققين الدوليين أوصوا بمحاسبة بشار الأسد بصفته المسؤول المباشر عن إعطاء الأوامر بقصف الشعب السوري بالأسلحة الكيماوية ومحاكمته.

اللوجستي له، معرية عن أملها في أن يمكن هذا اللقاء من ترسيخ الهدنة وبناء مرحلة الثقة خصوصاً فيما يتعلق بفك الحصار عن جميع المدن والبلدات المحاصرة وإدخال المساعدات وإطلاق المعتقلين.

موضحة أنها تعتبر الهدنة مطلباً أساسياً لوقف نزيف الشعب السوري، حيث يمثل نجاحها خطوة مهمة نحو نجاح الحل السياسي وبناء الثقة، محذرة في الوقت ذاته من استمرار خروقات النظام والميليشيات الطائفية الداعمة له للهدنة في عدة مناطق في سوريا، خاصة في وادي بردى والغوطة بريف دمشق.

كما ثمنت الهيئة الجهود المبذولة لنجاح لقاء الآستانة باعتباره خطوة تمهدية للجولة القادمة من المفاوضات السياسية التي أعلن ديمستورا عن استئنافها في الثامن من فبراير/ شباط القادم. مؤكدة أن بحث المسار السياسي هو مسؤولية دولية يجب أن تتم تحت مظلة الأمم المتحدة وإشرافها الكامل. وأن تسير وفق المرجعيات القانونية المتمثلة في بيان جنيف والقرارات الأممية ذات الصلة.

وأكّد البيان على أن الهيئة لا تزال تتابع عملها لمحاسبة جميع المتورطين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتدعو إلى العمل بتقرير المحققين الدوليين الذين أوصوا بمحاسبة بشار الأسد بصفته المسؤول المباشر عن إعطاء الأوامر بقصف الشعب السوري بالأسلحة الكيماوية، ومحاكمته.

صورة البيان:



المصادر: